

Distr.: General
26 September 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون
البند ١٤ من جدول الأعمال
ثقافة السلام

تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات
من أجل السلام
تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها كيانات الأمم المتحدة الرئيسية العاملة في مجال ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام منذ اتخاذ الجمعية العامة قرارها ١٩/٧٠ و ٢٠/٧٠.



الرجاء إعادة استعمال الورق

211016 141016 16-16588 (A)



أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقراري الجمعية العامة ١٩/٧٠ المتعلق بتشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام و ٢٠/٧٠ المتعلق بمتابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، عملت مجموعة من كيانات الأمم المتحدة بمهمة، في كثير من الأحيان في إطار من التعاون الوثيق فيما بينها، على تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع والمبادرات في مجالات العمل التي يغطيها القراران. وللقرارين صدى خاص فيما يتعلق بالعقد الدولي الحالي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)، وهو مبادرة طموحة تقودها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أطلقت لتكون بمثابة متابعة للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠). ويتعلق القراران أيضاً على نحو وثيق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ويستمدان زحماً منها، ولا سيما دعوتها إلى بناء "مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعاً لهم" والغايات الواردة في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وعلى نحو ما ورد في الخطة، "فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة".

٣ - كما أن تعزيز ثقافة السلام والحوار بين الثقافات والأديان يكمن أيضاً في صميم تركيز المنظمة المتجدد على منع نشوب النزاعات والوساطة. ومن أجل التصدي لرسائل التعصب الديني والثقافي والاجتماعي التي تنشرها الجماعات المتطرفة العنيفة ولما تخلّفه من عواقب مدمّرة، قام الأمين العام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بعرض خطة عمله لمنع التطرف العنيف (انظر A/70/764 و A/70/675). ورحبت الجمعية العامة بالمبادرة في قرارها ٢٥٤/٧٠. ودعا الأمين العام إلى الأخذ بنهج قائم على "إشراك الأمم المتحدة برمتها"، سواء في المقر أو في الميدان، لدعم جميع الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف المصحوب بالعنف.

٤ - وفي مشاوره جرت مؤخراً بشأن برنامج اليونسكو وميزانياتها للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، تم التشديد على الالتزام القوي من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المنتسبة إليها بتشجيع منظومة الأمم المتحدة للحوار بين الثقافات، حيث أعربت نسبة ٩٧ في المائة من الحيين عن رأي مفاده أن مجال

العمل هذا ينبغي أن يحظى بأولوية عليا أو متوسطة بالنسبة للهيئة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مما يجعله يحتل المرتبة الثانية فقط بعد التعليم من حيث الأهمية.

٥ - وقامت اليونيسكو بإعداد هذا التقرير في المقام الأول، بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة وطائفة واسعة من كيانات منظومة الأمم المتحدة، مما يعكس المسؤولية المشتركة التي ينطوي عليها تشجيع ثقافة السلام والحوار بين الثقافات والأديان. وبالإضافة إلى تنفيذ المبادرات الجارية وتحسينها، قامت الكيانات المشاركة باستكشاف سبل مبتكرة للعمل معا بشكل أكثر فعالية وبالشراكة مع الحكومات الوطنية والجهات المعنية الأخرى.

٦ - وتقدّم المعلومات بحسب المواضيع وفقا للمجالات الرئيسية من خطة العمل للعقد الدولي للتقارب بين الثقافات، التي اعتمدها الدورة ١٩٤ للمجلس التنفيذي لليونسكو ورحبت بها الجمعية العامة في قرارها ١٤٠/٦٩. وبدلا من تقديم قائمة شاملة بالمبادرات المتصلة بالقرارين ١٩/٧٠ و ٢٠/٧٠، يقدم التقرير لمحة عامة عن الممارسات الفضلى التي يمكن تكرارها في سياقات أخرى والتي تعكس الاتجاهات الأخيرة كما يسلط الضوء على بعض الأمثلة على تلك الممارسات.

ثانيا - تعزيز التفاهم المتبادل وتبادل المعرفة بالتنوع الثقافي والإثني واللغوي والديني

٧ - قد يكون للنزاعات بعد ثقافي، حالها في ذلك حال ظواهر التطرف العنيف وتصاعد كراهية الأجانب التي تزيد من تقويض السلام والأمن في أجزاء كثيرة من العالم. وبالإضافة إلى آثار العولمة بمختلف أشكالها، فإن استمرار حركة اللاجئين والمهاجرين تزيد نقاط التفاعل والاحتكاك بين الجماعات مما يمكن أن يؤدي إلى توترات متصلة بالهوية. وهذا هو الحال بصفة خاصة في المجتمعات التي ليس لدى مواطنيها إلا خبرة سابقة قليلة، إن وجدت، في العيش بالقرب من أشخاص من خلفيات ثقافية أخرى.

٨ - ومع ذلك، يمكن تسخير الثقافة بشكل فعال جدا من أجل توحيد المجموعات المختلفة. ويمثل الاحتجاج العالمي الشديد على تدمير مواقع التراث العالمي في الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن وفي أماكن أخرى في الآونة الأخيرة شاهدا على الوضع الفريد الذي يتمتع به التراث الثقافي والطبيعي في كونهما خاصين بثقافة محددة، فهما يعكسان حياة المجتمع وتاريخه وهويته، كما أنهما ينتميان إلى البشرية جمعاء. وإن حماية التراث الثقافي واستعادته تحيي الأمل وتعطي المجتمعات المهشة التي مزقتها النزاعات والفقر بديلا بناء على الخطط العدمية التي يعمل وفقها المتطرفون العنيفون. وفي مالي، التي عانت من

أعمال عنف متكررة منذ عام ٢٠١٢، قامت اليونسكو بتعزيز عملية السلام والمصالحة الوطنية التي أعقبت توقيع اتفاق السلام في عام ٢٠١٥ من خلال المساعدة على إعادة ١٤ من الأضرحة التاريخية في مدينة تمبكتو، التي حُددت باعتبارها أحد مواقع التراث العالمي. وقام الإسلاميون المتطرفون بتدمير الأضرحة القائمة منذ قرون، والتي تعد أماكن مقدسة بالنسبة للسكان المحليين، في أعمال متعمدة وصفتها المديرية العامة لليونسكو، السيدة إيرينا بوكوفا، بأنها "تطهير ثقافي". وحصلت المدينة رسمياً على مفاتيح الأضرحة التي أعاد بناءها الحجارون المحليون، في مسجد جينغارير في شباط/فبراير ٢٠١٦، في احتفال تكريس تقليدي كان قد جرى آخر مرة في الموقع في القرن الحادي عشر. وتظهر المشاركة القوية للمجتمعات المحلية والزعماء الدينيين في مشروع إعادة البناء قوة الثقافة في توحيد المجتمعات الجزأة واستعادة ثقافتها. وهناك أيضاً تعاون دولي من أجل إنقاذ التراث الأثري للجمهورية العربية السورية. وأُرسلت بعثة تقييم سريع إلى البلد في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وهي مبادرة أعقبها مؤتمر دولي عقد في برلين في حزيران/يونيه ٢٠١٦، في إطار من الشراكة مع حكومة ألمانيا. وناقش نحو ٢٣٠ من الخبراء الدوليين والسوريين التدابير ذات الأولوية وكيفية وتوقيت بدء العمل على أرض الواقع. وتستمر الحملة الإلكترونية "متحدون مع التراث" في تسليط الضوء على الأنشطة. ويتم اتخاذ إجراءات أخرى من أجل وضع الثقافة والتراث في صميم بناء السلام وعمليات الطوارئ الإنسانية، ولا سيما التوقيع مؤخراً على اتفاق بين اليونسكو واللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل إدماج الثقافة في العمليات الإنسانية، وتمهد هذه الإجراءات السبيل أمام المزيد من الفرص للتعاون وبناء السلام من خلال الثقافة.

الزعماء الدينيون يكافحون خطاب الكراهية، ويشجعون على احترام التنوع الديني يمكن لمن يتمتع بنفوذ في المجتمع المحلي الاضطلاع بدور هام في تعزيز التفاهم المتبادل. وفي وجه الزيادة المقلقة في انتشار خطاب الكراهية عبر شبكة الإنترنت وخارجها في السنوات الأخيرة، يقوم مكتب المستشارين الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية لتوفير الحماية بالعمل مع الزعماء الدينيين في جميع أنحاء العالم من أجل وضع خطة عمل رائدة لمنع التحريض على العنف الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب جرائم وحشية. وأدى اجتماع أولي للزعماء الدينيين، سُمي "المنتدى المعني بدور الزعماء الدينيين في منع التحريض الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب جرائم فظيعة" عقد في فاس، المغرب، في نيسان/أبريل ٢٠١٥، إلى وضع إعلان وخطة عمل يدعو الزعماء الدينيين للدخول في حوار مع الذين يعربون عن آراء متطرفة، ومكافحة خطاب الكراهية من خلال الرسائل القاطعة ودعم الحوار بين الأديان، واحترام التنوع الديني والثقافي

وحقوق الإنسان (انظر أيضا الفقرة ٤٦). وأعقب ذلك انعقاد اجتماعات إقليمية في الأمريكتين وأوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا انبثقت عنها استراتيجيات إقليمية. وتقرر عقد اجتماع خامس في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ويجري حاليا استعراض الإعلان وخطة العمل، قبل الاجتماع العالمي للزعماء الدينيين الذي سيعقد قبل نهاية عام ٢٠١٦. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، معا على تنفيذ إعلان وخطة عمل فاس وما يتصل بها من استراتيجيات إقليمية من أجل اتخاذ إجراءات أكثر فعالية على أرض الواقع.

٩ - ويشكل التاريخ والذاكرة أيضا وسطين ناقلين لتعزيز التفاهم المتبادل والمعرفة المتبادلة بين الثقافات. وقد اضطلعت اليونسكو بعدة مشاريع، بما في ذلك سلسلتها "التاريخ العام" ومشروعاتها "طريق الحرير" و "طريق الرقيق"، تعالج التحيز عبر إعادة إخبار تاريخ ثقافات العالم بطريقة خالية من التحيز الثقافي وغيره من أشكال التحيز. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، شهد "الاستخدام التربوي للتاريخ العام لأفريقيا"، في المرحلة الثانية من البرنامج، وضع مخططات المنهاج والمحتوى التربوي للكتب المدرسية الأفريقية في المرحلتين الابتدائية والثانوية، كما عُقد اجتماع للجنة العلمية في لواندا، في شباط/فبراير ٢٠١٦، لتلقي ودراسة المساهمات المقدمة إلى المجلد التاسع المقبل للتاريخ العام لأفريقيا.

١٠ - ويكتسي مشروعا "التاريخ العام لأفريقيا" و "طريق الرقيق" أهمية خاصة في العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٥-٢٠٢٤)، وهي مبادرة رئيسية تقودها المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ويتمثل الهدف من العقد في تعزيز الإجراءات والتدابير الرامية إلى القضاء على الظلم وتعزيز الحقوق والمشاركة المتساوية في المجتمع للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وفي هذا الصدد، نُشرت في إطار العقد "خطة لمدة عشر سنوات" باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان ومؤسسة "كولونيال ويليامزبرغ فاوندیشن". وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، عقدت مفوضية حقوق الإنسان برنامجها الخامس للزمالات للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وهي دورة تدريبية مدتها ثلاثة أسابيع حضرها ١١ من الحاصلين على الزمالات من أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية.

١١ - ويشكل التثقيف بتاريخ محرقة اليهود وعمليات الإبادة الجماعية الأخرى أيضا نقطة انطلاق لتعزيز التفاهم المتبادل، وتوفير بيئة آمنة لمعالجة القضايا العصبية المحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُظمت أنشطة رئيسية في إطار اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الهولوكوست، بما في ذلك إقامة معارض ونشر مواد على شبكة الإنترنت. وقد تعزز التعاون الدولي في الميدان كما تم تطوير قدرة أصحاب المصلحة في مجال التعليم من خلال إنشاء شبكة أمريكا اللاتينية للتثقيف بشأن محرقة اليهود وغيرها من عمليات الإبادة الجماعية، وهي شبكة تابعة لليونسكو، تغطي تسعة من بلدان المنطقة. كما عقدت حلقات دراسية تشمل نحو ٣٠ بلدا تمثل جميع المناطق، بينما تم تعزيز المناقشات بين بلدان يوغوسلافيا السابقة من أجل إقامة معرض دائم في متحف أوشفيتز - بيركناو.

١٢ - كما أن تعزيز التنوع اللغوي يساعد أيضا على تعزيز التفاهم المتبادل. وركز اليوم الدولي للغة الأم في شباط/فبراير ٢٠١٦ على أهمية لغة التعليم المناسبة في السنوات الأولى من التعليم الدراسي لتيسير الوصول إلى التعليم وتعزيز الإنصاف للجماعات التي تتكلم لغات الأقليات والشعوب الأصلية، تمشيا مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، كشفت اليونسكو وشركة "توكميت" (Talkmate) وهي شركة صينية تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض التعليمية، عن مشروع مدته أربع سنوات لوضع أطلس عالمي تفاعلي للغات على شبكة الإنترنت، يستند إلى الأطلس الحالي للغات العالم المهددة الذي تتعده اليونسكو، للمساعدة في حماية التنوع اللغوي العالمي وتعزيز تعدد اللغات في الفضاء الإلكتروني. ويجري أيضا النهوض بتعزيز اللغات على الصعيد الوطني. وفي تركمانستان، روجت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفريق الأمم المتحدة القطري لخطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، اعتمدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، يتم التعهد في إطارها بتمكين الأقليات الإثنية من تعلم لغتهم الأم وثقافتهم وتعزيز مشاركتهم في عملية صنع القرار.

ثالثا - دعم جهود المصالحة والسلام عن طريق الحوار

١٣ - ازداد عدد النزاعات العنيفة الرئيسية في العالم بنحو ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٨ (انظر A/70/357-S/2015/682). كما أن أعمال التطرف العنيف تشهد زيادة، وأدى القلق الدولي الشديد إزاء الإرهاب إلى اتخاذ عدة قرارات لمجلس الأمن، ووضع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وخطة العمل لمنع التطرف العنيف التي وضعها الأمين العام. ويهدف وقف الموجة المتزايدة من العنف، دعا الأمين العام إلى الأخذ بنهج أكثر شمولية

على نطاق المنظومة إزاء تسوية النزاعات وبناء السلام، مع زيادة التركيز على المنع والوساطة.

١٤ - وفي بيان رئاسي صدر في ١١ أيار/مايو ٢٠١٦، طلب مجلس الأمن أن تقدم لجنته لمكافحة الإرهاب اقتراحا بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ لوضع "إطار دولي شامل" للتصدي للإرهاب، مشيراً إلى أن الجماعات الإرهابية تصوغ خطاباً محرفاً يستند إلى مفاهيم خاطئة ومشوهة عن الدين لتبرير العنف (انظر S/PRST/2016/6). وأكد مجلس الأمن أيضاً أنه لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة، وأكد أهمية تعزيز التسامح والحوار بين الأديان.

١٥ - كما وفرت كيانات منظومة الأمم المتحدة الدعم اللوجستي لصنع السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فوفر مكتب الأمم المتحدة في جنيف البيئة اللازمة لإجراء أربع من عمليات الوساطة والمبادرات الرفيعة المستوى التي قادتها الأمم المتحدة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، بشأن الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن ومناقشات جنيف الدولية، بالتعاون مع سويسرا، البلد المضيف. كذلك نُفذت خطوات أخرى لتعزيز دور جنيف كمركز للوساطة مع نشر موظف وساطة أقدم إلى المكتب في جنيف في عام ٢٠١٥.

١٦ - وعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على وضع مبادرات لمكافحة التطرف في السجون ودعم الدول الأعضاء في إنشاء تدابير قانونية وإدارية فعالة لمكافحة الخطاب الإرهابي وتجهيز التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية والدعاية الإرهابية، بما في ذلك على الإنترنت. ويُعد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الدين، في سياق مكافحة الإرهاب، أمراً حاسماً في بناء التماسك الاجتماعي. كما أن عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع الدول الأعضاء لدعم تنفيذ الصكوك القانونية المتعلقة بمكافحة الإرهاب يساهم في تحقيق هذا الغرض. وقد باشر المكتب بتقديم المساعدة لبلدان منطقة الساحل في مجال العدالة الجنائية، فيما يتعلق بالأطفال المزعوم تورطهم مع جماعة بوكو حرام، كما وضع مبادرة جديدة بشأن بناء القدرات في مجال العدالة والتحديات الأمنية المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالجماعات المتطرفة العنيفة.

مكافحة التطرف العنيف في الميدان

في إطار أبرز الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف المصحوب بالعنف التي تم بذلها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، في إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، جنبا إلى جنب مع اليونسكو، بتنفيذ مشروع لمكافحة الإرهاب يمتد على فترة عام لتعزيز ثقافة السلام وإدارة النزاعات والمواطنة والديمقراطية والحكم الرشيد في بوركينا فاسو. كما وفر هذا البرنامج، الذي استمر حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في العاصمة، واغادوغو، وفي منطقة الساحل الشمالية، التدريب والتوعية بشأن الإرهاب، واستهدف ٥٠.٠٠٠ من الشباب والنساء في المناطق التي قد تتضمن خلايا إرهابية نائمة بسبب تدفق اللاجئين من مالي. وكانت الأداة التعليمية دليلا مرجعيا بشأن ثقافة السلام وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالتنسيق مع مكتب اليونسكو في داكار. وطُبعت حوالي ٣.٠٠٠ نسخة بست لغات محلية لمشروع بوركينا فاسو، الذي مولته إدارة الشؤون السياسية وتم تنفيذه ورصده بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو في بوركينا فاسو، وحكومة بوركينا فاسو، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية، والمجتمع المدني.

١٧ - وفي خطوة هامة لإرساء السلام كحق، اعتمد مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والثلاثين "الإعلان بشأن الحق في السلام" الذي يشير إلى "ضرورة تعزيز الجهود الدولية المبذولة لتشجيع إقامة حوار عالمي لتعزيز ثقافة التسامح والسلام على جميع المستويات، على أساس احترام حقوق الإنسان وتنوع الأديان والمعتقدات" (انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٨/٣٢). وستنظر الجمعية العامة في الإعلان في دورتها الحادية والسبعين.

١٨ - ويشكل تغير المنظورات بشأن السلام والكيفية التي أسهمت بها منظومة الأمم المتحدة في تعزيز السلام على مدى الأعوام السبعين الـ ٧٠ الماضية مسائل سيتم استكشافها في مشروع بحثي مشترك بين الوكالات الرئيسية تضطلع به اليونسكو بالاشتراك مع جامعة Abat Oliba CEU University في برشلونة، إسبانيا. وحضر نحو ٢٨ كيانا من كيانات الأمم المتحدة اجتماعا تشاوريا عقد في جنيف في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وسوف يتم التشاور مع وكالات وكيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في اجتماع للمتابعة سيعقد في نيويورك. وسيُطلق منشور يتضمن نتائج البحث في اليوم الدولي للسلام الموافق يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٩ - وتشكل أفريقيا محور تركيز خاص للعمل من أجل دعم المصالحة والسلام عن طريق الحوار. وتتعاطف الحاجة إلى هذه المشاركة في القارة التي تتضمن ٩ بعثات من أصل ١٦ من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث كثيرا ما تفاقم الأزمات الإنسانية المعاناة الناتجة عن الفقر والنزاع. وفي أعقاب اتفاق السلام والمصالحة الذي وقعت عليه في عام ٢٠١٥ كل من حكومة مالي وائتلاف الجماعات المسلحة وائتلاف تنسيقية حركات أزواد، تعاونت اليونسكو مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتنظيم حلقة عمل في باماكو، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، لزيادة الوعي بين الشباب المالي بالتراث الثقافي وقيم التسامح والسلام التي تكفل الحفاظ عليه. ويتمثل الهدف في دعم ترجمة اتفاق السلام إلى برنامج وطني قابل للتطبيق من أجل تحقيق سلام دائم في مالي. ومن المقرر عقد منتدى وطني لإطلاق البرنامج في عام ٢٠١٦. وتنسجم هذه المساعي مع قرار مجلس الأمن ٢٢٩٥ (٢٠١٦) بشأن الحالة في مالي.

٢٠ - وخلال العقد الماضي، أدى اشتراك الشباب في العنف والجماعات المتطرفة إلى وصم الشباب بأنهم مرتكبوا أعمال العنف. ويعيش أكثر من ٦٠٠ مليون من الشباب في مناطق هشة ومتضررة من النزاعات ولا تكاد تتاح لمعظمهم أي فرصة لإسماع أصواتهم. وكان تحقيق زيادة مشاركة الشباب في بناء السلام موضوع المنتدى العالمي الأول بشأن الشباب والسلام والأمن، الذي عقد في عمان، في آب/أغسطس ٢٠١٥، وهي مناسبة نظّمها مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واجتمع نحو ٢٠٠ من بناءة السلام الشباب من ٨٠ بلدا مع ممثلين من الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية من أجل تحديد خطة عالمية جديدة بشأن الشباب والسلام والأمن. ودعا إعلان عمان بشأن الشباب والسلام والأمن الذي اعتمد في نهاية المنتدى إلى تعزيز إطار السياسات العامة من أجل دعم الشباب في تحويل النزاعات وتعزيز السلام. وبعد ذلك، اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، الذي يدعو أيضا إلى مشاركة الشباب وإلى أخذ وجهات نظرهم في الاعتبار أثناء التفاوض بشأن اتفاقات السلام وتنفيذها، وإنشاء آليات يشارك فيها الشباب لتعزيز ثقافة السلام والتسامح والحوار بين الثقافات والأديان.

٢١ - ويقدم صندوق التضامن للشباب التابع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات الدعم إلى المنظمات التي يقودها الشباب في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط عن طريق تنفيذ المشاريع التي تنهض بولايته المتمثلة في تعزيز العلاقات البناءة الطويلة الأمد بين الناس من مختلف

الخلفيات الثقافية والدينية. فعلى سبيل المثال، بدعم من صندوق التضامن للشباب، أنشأت منظمة التنمية المجتمعية في باكستان ١٠ أفرقة للحماية المجتمعية، يتألف كل منها من ٦٠ من الشباب، للحد من التوتر الديني والثقافي وتعزيز الاعتدال والتسامح. كما أطلق صندوق التضامن للشباب مبادرة أخرى تحت عنوان "انظر إلى الأمور بعيني جارك"، وهي مبادرة ستجمع بين مجموعات من الشباب من جانبي الحدود التي يسودها التوتر بين طاجيكستان وقيرغيزستان في مخيم صيفي للتبادل بين الثقافات مدته ١٤ يوما، يُعقد نصفه في طاجيكستان ونصفه الآخر في قيرغيزستان. وخلال المخيم، سيجري تدريب المشاركين على العمل كسفراء للحوار بين الثقافات في مجتمعاتهم المحلية.

٢٢ - وكما هو الحال مع الشباب، فقد سلّم المجتمع الدولي منذ مدة بأن مشاركة المرأة أمر حيوي لتحقيق السلام والحفاظ عليه، كما يتضح من قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وضع المرأة في صميم المبادرات السلام في مشروع نُفذ في بوروندي، حيث أدت الحرب الأهلية التي استمرت عقدا من الزمن إلى إزهاق أرواح ٣٠٠.٠٠٠ شخص وتشريد مئات الآلاف من الناس، تقدم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الدعم لشبكة تضم ٥٣٤ من الوسيطات، اللواتي اضطلعن بدور طليعي في مواصلة جهود المصالحة بعد انتهاء النزاع والجهود الرامية إلى منع العنف في أعقاب الانتخابات، وتحدد انتهاكات حقوق الإنسان ونزوح حوالي ٢٣٠.٠٠٠ شخص في السنة الماضية. وفي هذا السياق المتوتر، قامت الشبكة النسائية للسلام والحوار، بوسائلها الخاصة، بمعالجة أكثر من ٥.٠٠٠ نزاع على الصعيد المحلي، وبدأت بحوارات في المقاطعات البالغ عددها ١٧ مع الأطراف الفاعلة السياسية وقوات الأمن والمجتمع المدني. وتعزز الوسيطات اللاعنف والحوار ويوفرن معلومات يمكن التحقق منها لوقف الهلع إزاء الشائعات، مثل الشائعات المتعلقة بتوزيع الأسلحة على نطاق واسع أو الخطط المدبرة لقتل مدنيين.

٢٣ - وتماشيا مع تركيز المنظمة الاستراتيجي على المنع، تقوم كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة على دعم جهود السلام والمصالحة من خلال الحوار أيضا بتيسير التسوية السلمية للمنازعات المحلية التي يمكن أن تتصعد فتتحول إلى نزاع أكثر خطورة إذا تركت دون ضوابط. وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، قامت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بتيسير المشاركة السياسية على الصعيد المحلي من أجل بناء القدرة على القيام محليا بإدارة

النزاع بين الطوائف، الذي كثيرا ما ينشأ بسبب الموارد، في المناطق التي تشهد تنافسا على الأراضي بين الزراعة المستقرة ورعي الماشية. وتقوم البعثة أيضا بوضع خرائط لمناطق النزاع وتطلع الكيانات الأخرى في المنظومة على المعلومات.

٢٤ - وفي منطقة مينداناو الإسلامية المتمتعة بالحكم الذاتي في الفلبين، ساعدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على تخفيف حدة النزاع الذي طال أمده بين طائفتي المسلمين والبوذيين من خلال تنفيذ إطار استراتيجي لفترة ست سنوات من أجل تعزيز النمو الشامل والسلام المستدام. وأدى استثمار منظمة الأغذية والزراعة في البنية التحتية الرابطة، ورأس المال البشري والاجتماعي لصغار المزارعين، وتوفير التدريب في مهارات الأعمال التجارية الزراعية، وأساليب صيد الأسماك واستزراع الأعشاب البحرية وتوفير المعدات والتكنولوجيا، إلى تمكين السكان من الانتقال من زراعة الكفاف إلى سبل العيش الأكثر استدامة. وفي هذا المشروع وفي مشاريع أخرى، استندت منظمة الأغذية والزراعة إلى تقييم الاحتياجات المجتمعية وتحديد المستفيدين. ويتم توجيه الأنشطة على أساس القدرات والعادات الثقافية ودرجة الضعف.

٢٥ - وفي كولومبيا، جمعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بين الشعوب الأصلية من سيرافيفادا دي سانتا مارتا وبين المستوطنين الذين كانوا في نزاع معهم على الأرض. وحضر حوالي ١٥٠ شخصا الاجتماع الأول، الذي شمل أيضا حكومة كولومبيا ومكتب المستشار الرئاسي السامي المعني بحقوق الإنسان. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦) الذي نص على إنشاء بعثة سياسية من المراقبين الدوليين غير المسلحين لمدة سنة واحدة من أجل رصد وقف إطلاق النار بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والتحقق منه لإنهاء الحرب الأهلية التي استمرت على مدى نصف قرن، وهي الحرب الأهلية الأطول في أمريكا اللاتينية. وتم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في هافانا في حزيران/يونيه ٢٠١٦، في إطار الآلية التي وضعها الأمين العام.

رابعاً - بناء إطار للقيم المشتركة من أجل توثيق التماسك الاجتماعي

٢٦ - أدت النزاعات والأزمات الإنسانية والفقر المدقع إلى إتلاف أو تمزيق نسيج المجتمعات في أنحاء كثيرة من العالم النامي، في الوقت الذي تكافح فيه أمم في مناطق أخرى من أجل مواكبة التغيير الاجتماعي والتكنولوجي والبيئي السريع. وكل هذه العوامل تقوض

التماسك الاجتماعي والشعور المشترك بالانتماء إلى مجتمع قائم أيضا على الثقة بالجيران وبالحكومة ومؤسستها.

٢٧ - ويعد احترام حقوق الإنسان أساسيا لإرساء الثقة والحفاظ عليها. وساهمت كيانات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في تعزيز ثقافة السلام والحوار بين الثقافات والأديان على نحو متزايد بإدماج مبادئ حقوق الإنسان في عملها، منذ أن طرحت المنظمة نهج برمجتها القائم على حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٣. وكثيرا ما تركز تلك الجهود على الفئات المهمشة، ولا سيما النساء والشباب.

٢٨ - وفي إطار التأكيد على أهمية هذا الموضوع على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها، عُقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يشكل المنبر المركزي للأمم المتحدة من أجل متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في نيويورك، في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦، وكُرس لموضوع "ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب". وركزت المناقشة على كيفية إشراك الفئات التي عادة ما يتم تهميشها وتركها تتخلف عن الركب في عمليات صنع القرار.

٢٩ - وعقد منتدى الأمم المتحدة العالمي السابع لتحالف الحضارات تحت عنوان "التعايش في المجتمعات الشاملة: تحدٍّ وهدف"، في باكو في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦. ونظمت هذه المناسبة بالتعاون مع اليونسكو. وتبادل ممثلو الحكومات والمنظمات الدولية وكذلك الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني الأفكار بشأن كيفية تحقيق "عيش شامل للجميع" في مجتمعات اليوم التي تزداد تعقيدا.

تعزيز القدرات في مجال التفاوض والوساطة
نظم مكتب نيويورك التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث حلقة عمل لمدة يومين تحت عنوان "المفاوضات المتعددة الأطراف: التماسك الاجتماعي والمجتمعات السلمية والشاملة"، في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وحضرها أكثر من ٤٠ مندوبا من الدول الأعضاء، فضلا عن ممثلي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية. وركز الجزء الأول من حلقة العمل على أساليب التفاوض في حين ركز الجزء الثاني على مكونات التماسك الاجتماعي والمجتمعات السلمية والشاملة. وركزت المناقشات على الحاجة إلى إجراء إصلاحات في مجال الحوكمة عن طريق الحوارات الشاملة من أجل منع الاستبعاد السياسي ومعالجة تحديات اليوم وسبل معالجة انخيار الثقة في المجتمع، وعلى الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لنشر الخطاب المضاد بهدف منع انتشار التطرف العنيف

مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز الشعور بالانتماء على المستوى المحلي من أجل الحفاظ على السلام.

٣٠ - وخلال السنتين الماضيتين، عملت شبكات مشروع شباب البحر الأبيض المتوسط (٢٠١٤-٢٠١٧)، التي أُطلقت بمبادرة من اليونسكو والممولة من الاتحاد الأوروبي، على تمكين وبناء قدرات الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تشكل جزءاً من العالم يضم عدة بلدان شهدت حالة من عدم الاستقرار والأزمات اقتصادية عقب موجة تفاؤل عابر رافقت الربيع العربي الذي انطلق في مجمله بقيادة الشباب. وتضم المنطقة العالم أعلى معدل بطالة بين الشباب، يبلغ نحو ٣٠ في المائة. كما تظل مستويات مشاركة الشباب في الحياة المدنية والسياسية منخفضة أيضاً في أعقاب الإطاحة بالأنظمة السياسية التي كانت قائمة منذ عقود. وتم إنشاء سبع شبكات وطنية للمنظمات الشبابية من خلال تلك المبادرة، في إسرائيل والأردن وتونس ودولة فلسطين ولبنان وليبيا والمغرب، وصلت إلى حوالي ٢٠٠٠ من الشباب من خلال دورات التدريب وتعليم المهارات الرئيسية لكي يصبح هؤلاء الشباب صانعي التغيير ومخططي السياسات وقادة المستقبل. وتم تعليم المشاركين تحليل السياسات والتخطيط الاستراتيجي والإدارة القائمة على النتائج وحقوق الإنسان، واستطاعوا استخدام المهارات المكتسبة حديثاً لدعم الحكومات في وضع وتنقيح السياسات المتعلقة بالشباب في بلدانهم.

٣١ - وقد عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إشراك الشباب المعرضين للخطر في المجتمعات المهمشة من خلال الرياضة ومهارات تطوير الحياة، في إطار مبادرة عالمية جديدة تقودها الوكالة وترمي إلى تعزيز منع الجريمة. ومن المقرر أن تبدأ الأنشطة التجريبية في البرازيل في وقت لاحق من عام ٢٠١٦. وفي مبادرة أخرى قائمة على حقوق الإنسان وتعزيز التماسك الاجتماعي، يعمل المكتب عن كثب مع الزعماء الدينيين من أجل التوعية بممارسة الاتجار بالبشر والتصدي لها، وذلك من خلال عضويته في مجموعة سانتا مارتا، وهي تحالف عالمي مع الكنيسة الكاثوليكية ورؤساء الشرطة الدولية والمجتمع المدني. وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين الدعم المقدم للضحايا وتنمية علاقات أفضل بين أجهزة إنفاذ القانون والمجتمع المدني. كما تتعاون الوكالة مع المنظمات الدينية في تقديم المساعدة التقنية وتدريب الجهات الفاعلة الوطنية في غامبيا في عام ٢٠١٥ بالاشتراك مع المجلس الإسلامي والمجلس المسيحي. وأُستخدمت مبادئ من القرآن لتأييد عدم معاقبة ضحايا الاتجار بالبشر وغير ذلك من الممارسات السليمة.

٣٢ - وفي محاولة للتأثير على المواقف تجاه القيم المشتركة، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعاونها مع المنظمات الدينية في إطار عملها على تحقيق الهدف رقم ٥ من أهداف التنمية المستدامة. ومن الجدير بالذكر أن لجنة وضع المرأة دعت المنظمات الدينية، في الاستنتاجات المتفق عليها المعتمدة في دورتها الستين، إلى اتخاذ إجراءات من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية. وأطلقت مبادرات وأنشطة عديدة مع هذه المنظمات على الصعيدين الإقليمي والقطري، بما في ذلك تشجيع تغيير سلوكيات الرجال والشباب ورجال الدين والمجتمعات المحلية بهدف القضاء على العنف المتزلي والتحرش الجنسي وغيرهما من أشكال العنف ضد المرأة في إثيوبيا وألبانيا وبربادوس وتيمور - ليشتي وجنوب أفريقيا وطاجيكستان وفيجي ومصر. وشجعت المشاركة السياسية للمرأة واضطلاعها بالأدوار القيادية في جمهورية تنزانيا المتحدة وكوت ديفوار وميانمار. كما استعانت الهيئة بعلماء الدين بهدف زيادة المعرفة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفهمها وتنفيذها. وفي آسيا، أدت أيضا جهود الدعوة وبناء القدرات إلى زيادة المعرفة بالاتفاقية في أوساط علماء الدين ووسائل الإعلام والقيادات الشعبية، وذلك من خلال برنامج مدته ثلاث سنوات بشأن تنفيذ الاتفاقية عبر تفسير الثقافة في سنغافورة والهند وغيرها من البلدان والتعبير عنها على نحو يحقق للمساواة بين الجنسين. وفي الفلبين، شاركت الزعيمات الدينيات المسلمات وعلماء الدين في أنشطة بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتعلق باللجنة الإقليمية لحقوق الإنسان، منشئين بذلك حيزا للحوار بشأن المواضيع الحساسة التي يُرتأى أحيانا وجود تعارض بشأنها بين المعتقدات الدينية والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، وحيزا لصياغة استراتيجيات لتغيير الأعراف والثقافات التي تميز ضد المرأة.

٣٣ - وكثيرا جدا ما يكون التمييز موجها نحو المهاجرين، الذين أصبحت أعدادهم اليوم أكبر من أي وقت مضى في التاريخ. فقد أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، أن عدد الأشخاص المشردين في عام ٢٠١٥ قد بلغ رقما قياسيا هو ٦٥ مليون نسمة. وقد سلّطت مجموعة من الأحداث المأساوية التي وقعت في الآونة الأخيرة الضوء بقوة على المحنة الرهيبة التي تتعرض لها أعداد كبيرة منهم. ويعاني العديد منهم من التهديدات على حقوق الإنسان في بلدانهم الأصلي، وبلد العبور، وأيضا بلد المقصد. وقد دعت الأمم المتحدة إلى حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وناشدت الحكومات أن تقبل بالمهجرة بوصفها ركنا من الأركان الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة. ويمثل إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي اعتمدته الجمعية العامة في الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات التزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين،

الذي عُقد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، خطوة هامة تجاه تطوير العمل المتضافر على الصعيد العالمي (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧١).

٣٤ - وثمة الكثير مما يمكن أن تقوم به السلطات البلدية لتعزيز التفاهم والاحترام المتبادلين بين الفئات السكانية التي تجد نفسها فجأة على مقربة من بعضها البعض. ومن المناطق السبع كافة، اجتمعت المدن الرائدة في تعبئة التحالف الدولي للمدن الشاملة للجميع والمستدامة (المعروف سابقا باسم التحالف الدولي للمدن لمناهضة العنصرية) للمرة الأولى لمناقشة العمل على مستوى المدن في بولونيا بإيطاليا، يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وحاليا تعمل اليونسكو والتحالف الدولي، بالتعاون مع مؤسسة ماريانا ف. فاردينويانيس، وهي من سفراء النوايا الحسنة لدى منظمة اليونسكو، على رسم خريطة لكيفية تعامل ١٩ مدينة حول العالم مع تدفقات المهاجرين واللاجئين وتجميع "الممارسات الواعدة" ذات الصلة. وسيقدم تقرير، يُنتظر نشره عما قريب، رؤية متعمقة قيّمة لظاهرة تطرح تحديات وفرصا للمدن والبلدات في جميع أنحاء العالم.

التقاء العوالم في ألمانيا

في برلين، تُعالج المواقف السلبية تجاه المهاجرين من خلال مشروع "رد الجميل لبرلين"، الذي يساهم في التماسك الاجتماعي والحوار الثقافي من خلال تيسير العمل التطوعي في الأحياء السكنية لسكان برلين غير الناطقين باللغة الألمانية الذين تتزايد أعدادهم بسرعة. ويشارك مهاجرون من حوالي ٥٠ جنسية في هذا المشروع الذي فاز بالجائزة الأولى من بين ما مجموعه ١٠ مشاريع حصلت في عام ٢٠١٦ على "جائزة مجموعة بي إم دبليو للابتكار الثقافي"، التي يقودها تحالف الأمم المتحدة للحضارات. ومن بين الأنشطة المصممة لفتح قنوات للاتصال بين الوافدين الجدد وسكان برلين، يخرج المهاجرون للمشبي مع المواطنين المسنين في المنطقة، فيحظى المواطنون المسنون ببعض الرفقة بينما يتمرن الوافدين الجدد على التحدث باللغة الألمانية. وتقول مؤسسة المشروع، آنا ماريا أولسن: "حلمنا هو الاستمرار في تحقيق التقاء العوالم في جميع أنحاء المدينة وخارجها".

خامسا - نشر مبادئ وأدوات الحوار بين الثقافات وبين الأديان من خلال التعليم الجيد ووسائل الإعلام

٣٥ - يقوم التعليم والإعلام بدور رئيسي في كفالة امتلاك الأفراد والمجتمعات للمعرفة والأدوات اللازمة للدخول في حوار مُجدد مع الأشخاص من الخلفيات الثقافية أو الدينية الأخرى. وتوفير التعليم الجيد في جميع مراحل الحياة، وفي جميع السياقات ولجميع فئات المجتمع يمكن أن يحفز التفكير النقدي ويشجع القيم والمواقف والسلوكيات التي تساعد على إقامة مجتمعات أكثر انفتاحا وتسامحا وتهيئ الظروف للحوار. وخارج الفصول الدراسية أو قاعات المحاضرات، أصبحت وسائل الإعلام التقليدية، وكذلك الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بصفة متزايدة، مصادر مهمة للمعلومات عن الثقافات والأديان الأخرى، وفي كثير من الأحيان تكون هي المصادر الرئيسية لتلك المعلومات. وعلاوة على التأثير العميق الذي تخلفه وسائل الإعلام على التصورات المتعلقة بالفئات والمجتمعات المحلية الأخرى، من خلال تعزيز القوالب النمطية أو دحضها، يمكن أن تؤدي وسائل الإعلام أيضا إلى زيادة الوعي لدى المواطنين وإعلامهم بحقوقهم.

٣٦ - ولا تزال كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية بمجالَي التعليم والإعلام تقف في طليعة الجهود الرامية إلى وضع وصقل السياسات والبرامج التي تضع في اعتبارها السياقات المتعددة التي يجري التعلم وتشكل الأفكار فيها، داخل الفصول الدراسية وخارجها، من خلال وسائل الإعلام وفي المجتمع. وتمثل المبادرات الاستراتيجية الجارية بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة وبشأن تعليم المواطنة على العالمية نقلة نوعية في النهج المتبع في التعليم، بتركيزها على تنمية المعارف والمهارات والمواقف المؤدية إلى المشاركة في المجتمعات السلمية والمستدامة.

٣٧ - ولكفالة وصول تعليم المواطنة العالمية إلى الفئات السكانية المحتاجة، أصدرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة اليونسكو دليلا مرجعيا (انظر أيضا الفرع الثالث) عن تدريس التثقيف في مجال السلام وتدريب حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية، تُرجم إلى ٢٧ من اللغات المحلية المستخدمة في غرب أفريقيا. وُوزع الدليل في إطار مشروع السلام والتنمية الجاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي يركز على ستة بلدان في المنطقة تعاني الأزمات أو خارجة من نزاعات، وهي توغو وسيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا. وقد مولَّ مصرف التنمية الأفريقي هذا المشروع.

منع التطرف المصحوب بالعنف في الفصل الدراسي

يتمثل أحد مجالات التركيز المهمة لتعليم المواطنة العالمية في منع التطرف المصحوب بالعنف. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، نشرت اليونسكو "دليل المعلم لمنع التطرف المصحوب بالعنف"، الذي مثل الأداة الأولى من نوعها، التي تم اختبارها ميدانياً في شبكة مشروع المدارس المنتسبة لليونسكو في بلدان تشمل الأردن وكازاخستان، وهو متاح الآن على شبكة الإنترنت وفي شكل نسخ مطبوعة. ويقدم الدليل المشورة بشأن إدارة المناقشات في الفصول الدراسية بشأن التطرف المصحوب بالعنف وكيفية مساعدة المتعلمين على مقاومة الخطاب المتطرف واكتساب المهارات الاجتماعية والعاطفية اللازمة للمشاركة البناءة في المجتمع. وجرى مناقشة مبادرات رامية إلى مساعدة الشباب على مقاومة نداء الإرهاب في المؤتمر الدولي الأول المعني بمنع التطرف المصحوب بالعنف من خلال التعليم، الذي عقد في نيودلهي يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٣٨ - وتعليم المواطنة العالمية ينطوي أيضاً على تعزيز الحوار بين الثقافات. وتعمل اليونسكو مع جامعات في المنطقة العربية من أجل تعزيز الحوار بين الثقافات من خلال برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لثقافة الحوار والسلام، الذي يركز بصفة خاصة على مشاركة الشباب، ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاع. ولا يزال البرنامج يدعم ١٠ مشاريع تتضمن تنقيح وتطوير مناهج جامعية ومدرسية تقاوم القوالب النمطية وتعزز التفاهم بين الناس من مختلف الثقافات.

٣٩ - وفي لبنان، بدأت مجموعة من الجامعات تقدم دورات معتمدة في تعزيز كفاءة التواصل بين الثقافات، والمهارات اللازمة لإجادة التعامل مع بيئات اليوم ذات التكوين الثقافي المركّب في كثير من الأحيان، ضمن برامج درجات العلوم الاجتماعية التي تقدمها تلك الجامعات. وثمة دورة إلكترونية مفتوحة ضخمة قيد الإعداد حالياً أيضاً، ومن المقرر أن تبدأ في عام ٢٠١٦.

٤٠ - وتحقيقاً لغرض متابعة أثر هذه المبادرات وتقييمه، أقرت اللجنة الإحصائية في آذار/مارس ٢٠١٦ دراسة استقصائية لجميع الدول الأعضاء في اليونسكو البالغ عددها ١٩٥ دولة، وهي الدراسة التي ستقيس تنفيذ تلك الدول للتعليم من أجل التنمية المستدامة ولتعليم المواطنة العالمية بغية إعداد مؤشر عالمي للهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة،

ولا سيما الغاية ٤-٧. وأُرسلت استبيانات في حزيران/يونيه وسوف يتم تحليل البيانات وتقديم تقارير عنها إلى المجلس التنفيذي لليونسكو في عام ٢٠١٧.

٤١ - وتنطوي تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات على إمكانيات كبيرة أيضا لتعزيز التعليم من أجل السلام والتنمية المستدامة لأنها تفتح الفصول الدراسية على العالم، وتيسر الحوار وتتيح الوصول إلى مصادر متعددة من المعلومات مما يمكن أن يزيد المعرفة بالثقافات الأخرى وفهمها، شريطة أن ترتبط زيادة التواصل بالمهارات ذات الصلة وبكفاءة محو الأمية الإعلامية، وأن تستند إلى المحتوى ذي الصلة على الصعيدين المحلي والمتعدد اللغات. ومن أجل قياس مدى انتشار هذه التكنولوجيات لغرض تعزيز التفاهم المتبادل، تعمل اليونسكو حاليا على رسم خريطة لموارد التعلم الإلكتروني القائمة في مجال الحوار بين الثقافات في مناطق العالم الخمس، واستكشاف الاتجاهات والتحديات من أجل التركيز على هذا المجال بشكل أكثر تحديدا. وتمثل عملية رسم الخرائط هذه جزءا من مشروع طموح تموله حكومة أذربيجان بهدف زيادة تعزيز كفاءة التواصل بين الثقافات ومحو الأمية الثقافية في ظل مشهد دولي متعدد الثقافات تسوده العولمة ويزداد ترابطا. وتركز عملية رسم الخرائط على أفريقيا بصفة خاصة، حيث تنطوي التكنولوجيات على إمكانيات هائلة لتعزيز الحوار بين الثقافات. ويمثل هذا المشروع إسهاما في "عملية باكو" والمنتدى العالمي ذي الصلة المعني بالحوار بين الثقافات، الذي ستعقد الدورة الرابعة منه في عام ٢٠١٧.

٤٢ - وفي العصر الرقمي الذي نعيشه حاليا، تساعد المبادرة الاستراتيجية لمحو الأمية الإعلامية والمعلوماتية على تزويد المواطنين بالقدرة على التعامل مع وسائط الإعلام وتطوير فكرهم النقدي إلى جانب تعزيز محو الأمية الثقافية. وفي عام ٢٠١٥، أكمل ٥٠٠ شاب في جميع أنحاء العالم بنجاح دورة إلكترونية مفتوحة حاشدة مدتها أربعة أشهر بشأن محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية والحوار بين الثقافات. وشملت المواضيع التي تناولتها الدورة الاستخدام الأخلاقي لوسائط الإعلام، والحوار بين الثقافات والأديان، والمواطنة العالمية، ومحتوى الكراهية على شبكة الإنترنت، وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات، والخصوصية، والمساواة بين الجنسين. ولضمان وصول هذا التعليم إلى من هم في أمس الحاجة إليه، لا سيما أولئك الذين من الممكن أن يكونوا عُرضة للتطرف، شهد العام الماضي مشاركة أئمة محليين ومنظمات شعبية غير حكومية في محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية في بلدان متعددة، منها نيجيريا، حيث ساعد المركز الأفريقي لمحو الأمية الإعلامية والمعلوماتية في أبوجا المبادرة على الوصول إلى ٣٠ من منظمات الشباب في جميع أنحاء البلد. وتستخدم أيضا مجموعة أدوات لمحو الأمية الإعلامية والمعلوماتية تشمل منهجا دراسيا للمعلمين، وإطارا للتقييم العالمي،

ومبادئ توجيهية سياساتية واستراتيجية، وذلك لبناء القدرات لدى مقرري السياسات والمربين. وأنشأت اليونسكو وتحالف الأمم المتحدة للحضارات أيضا برنامج الشبكة الجامعية لمحو الأمية الإعلامية والمعلوماتية والحوار بين الثقافات لتعزيز التدريس والبحث في مجال محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية.

٤٣ - ولمعالجة دور وسائط الإعلام في نشر مبادئ وأدوات الحوار بين الثقافات والأديان، أطلق تحالف الأمم المتحدة للحضارات مبادرة "نشر عدم الكراهية"، وعُقدت ندوة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. واستكشف المشاركون ظاهرة "خطاب الكراهية" واستخدامها في معاملة المهاجرين.

٤٤ - وعقدت اليونسكو شراكة مع منظمة إيديوسينك بهدف وضع دليل تدريبي لدعم قدرة موظفي الإذاعات الأهلية على إنتاج وبث البرامج المراعية لظروف المهاجرين في مناطق المنشأ والعبور والمقصد. وثمة منشور معنون "الهجرة الداخلية: دليل المحطات الإذاعية الأهلية"، أُطلق في عام ٢٠١٥ في اليوم العالمي للإذاعة، يجري حاليا توزيعه على محطات الإذاعة الأهلية في بنغلاديش وسري لانكا ونيبال والهند.

٤٥ - وينطوي التدريب وبناء القدرات للصحفيين العاملين في مجال محو الأمية الإعلامية على أهمية حيوية أيضا. ويساعد استمرار استخدام المنشور المعنون "مناهج دراسية نموذجية للتعليم الصحفي: خلاصة وافية للمناهج الدراسية الجديدة"، الذي ترجم إلى اللغات الصينية والفرنسية والمنغولية، على تطوير المعارف والمهارات الصحفية بشأن بناء السلام، في حين أن محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية والمبادئ التوجيهية السياساتية للمربين في مجال الصحافة ولغرف الأخبار جرى تعميمهما على نطاق واسع أيضا.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سلّطت إدارة شؤون الإعلام الضوء على عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحوار بين الثقافات والأديان عبر منابرها الإخبارية المتعددة اللغات، وشبكاتها العالمية المكونة من مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة وشركائها في مجال التوعية، والاحتفال بالأيام الدولية من خلال الأنشطة الخاصة وتغطية الأحداث من قبيل "منتدى دور القادة الدينيين في منع التحريض المؤدي إلى الجرائم الوحشية"، الذي عقد في المغرب في عام ٢٠١٥، والمنتدى العالمي لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، الذي عقد في أذربيجان في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

سادساً - تشجيع الحوار من أجل التنمية المستدامة وأبعادها الأخلاقية والدينية والاجتماعية والثقافية

٤٧ - ينطوي السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة على إمكانات كبيرة من حيث أنه يسهم في تشجيع ثقافة السلام والحوار بين الثقافات والأديان، ويتعزز بمما. وبرزت قضية تغير المناخ والقضايا البيئية ذات الصلة، على وجه الخصوص، باعتبارها مبدأً وغرضاً موحداً رئيسياً بين المجتمعات والثقافات والأديان كافة، على النحو المُعَرَّب عنه مؤخراً في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والندوة الإسلامية الدولية بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٥، والاجتماع بشأن "الدين في المستقبل" الذي عُقد في بريستول، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي دلالة على قدرة القضايا البيئية على توحيد القادة من مختلف الفئات الثقافية والدينية، شهد عام ٢٠١٥ أيضاً نشر الإعلان البوذي بشأن تغير المناخ، والإعلان الإسلامي بشأن تغير المناخ العالمي، ورسالة البابا فرانسيس في حزيران/يونيه ٢٠١٥ "المجد لك: عن رعاية بيتنا المشترك"، والإعلان الهندوسي بشأن تغير المناخ و"بيان مجلس الشيوخ والحكماء من الشعوب الأصلية".

٤٨ - ويُنمى الحوار من أجل التنمية المستدامة عن طريق العمل على إنشاء آليات تعاونية للإدارة المشتركة للنظم المائية العابرة للحدود من جانب البلدان الواقعة في المناطق الخارجة من النزاع. وأثر إنشاء دول جديدة ذات سيادة بعد تفكك يوغوسلافيا السابقة على أسلوب استخدام طبقات المياه الجوفية الكارستية بجبال دینارا في منطقة البلقان لأغراض توليد الطاقة والزراعة والاستهلاك المحلي. ومنذ التوقيع على ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا (الذي استُعيض عنه بعدئذ بمجلس التعاون الإقليمي) في عام ١٩٩٩، أُبرمت اتفاقات ثنائية لإدارة المياه السطحية العابرة للحدود وعمليات تطوير الطاقة الكهربائية ونفذت اليونسكو في عام ٢٠١٠ مشروع شبكة طبقات المياه الجوفية الكارستية العابرة للحدود في منطقة جبل دینارا بتمويل من مرفق البيئة العالمية. وتحقق إنجاز مهم في عام ٢٠١٥ بصياغة برنامج عمل استراتيجي اتفقت ألبانيا والبوسنة والهرسك بموجبه على تعزيز تعاونها من خلال إنشاء هيئة للتشاور وتبادل المعلومات فضلاً عن أنشطة توعية لتشجيع السكان المحليين على تحمّل مسؤولية أكبر عن الإدارة المستدامة. ويمثل هذا الاستمرار في الحوار والتعاون الإقليميين غاية في حد ذاتها وكذلك وسيلة لتحقيق الاستدامة الدائمة للموارد المائية المشتركة.

٤٩ - وعززت اليونسكو وحكومة جمهورية إيران الإسلامية تشجيع الحوار بين الثقافات من أجل التنمية المستدامة أيضاً من خلال الاشتراك في تنظيم حلقة دراسية بشأن البيئة

والدين والثقافة، لتشجيع الحوار بين الثقافات من أجل التنمية المستدامة، عُقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٦، بعد مرور ١٥ عاما على عقد حلقة دراسية بشأن الموضوع ذاته في طهران، في عام ٢٠٠١. وفي تلك الحلقة الدراسية، ناقش الممثلون والأخصائيون من مختلف الثقافات والأديان كيفية مساهمة الثقافة والدين في التنمية المستدامة واستكشفوا العلاقة بين هذه المفاهيم الثلاثة. ونُشرت وثيقة تحت الزعماء الدينيين والمنظمات الدينية على "العمل بنشاط على تشجيع ثقافة السلام" في إطار عملهم على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ودعت الوثيقة الدول الأعضاء إلى "وضع الثقافة في صميم جهودها الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للتحديات البيئية في روح من الحوار والتفاهم واحترام التنوع".

٥٠ - وتمشيا مع ضرورة "اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره" على نحو ما يدعو إليه الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، تعمل اليونسكو أيضا، منذ عام ٢٠٠٥، على تعزيز الحوار الدولي من أجل استكشاف الآثار الأخلاقية المترتبة على تغير المناخ العالمي فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي والتنوع الثقافي والعدالة العالمية والتضامن الدولي والقدرة على الصمود والاستمرار من خلال عمل لجنتها العالمية المعنية بأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجيا. واستنادا إلى العمل المكثف الذي أُجِز حتى الآن، خلال الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام، طلبت الدول الأعضاء إلى اليونسكو إعداد نص أولي لإعلان غير ملزم بشأن المبادئ الأخلاقية فيما يتعلق بتغير المناخ للمؤتمر العام القادم، المقرر عقده في عام ٢٠١٧. ويُستهدف من هذا الإجراء تكملة العمل المهم الجاري بشأن تغير المناخ عن طريق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وستطلق اليونسكو حوارا واسع النطاق وشاملا للجميع بين الدول الأعضاء والخبراء والجهات المعنية تحقيقا لهذا الهدف.

البنك الدولي يضع مبادرة الأديان

يجري أيضا تناول التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي، بهدف مكافحة الفقر وبناء مستقبل حيث "لا يتخلف أحد عن الركب" في العالمين المتقدم والنامي. وتقر مجموعة البنك الدولي بأهمية الحوار بين الأديان والعقائد بوصفه أداة ذات أهمية حاسمة للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك والسلام. وتمضي مبادرة البنك الدولي الدينية قدما بثلاثة أهداف مترابطة، هي تعزيز الحوار والتفاعل مع المنظمات الدينية، وتشجيع المزيد من التعاون والشراكات على الصعيد التنفيذي، وتعزيز قاعدة الأدلة بشأن دور المنظمات الدينية وأثرها على أرض الواقع، بما في ذلك في المشاريع التي يمولها البنك الدولي. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، استضاف البنك الدولي مؤتمرا في واشنطن العاصمة بشأن "الأديان والتنمية المستدامة: بناء شراكات فعالة من أجل القضاء على الفقر

المدقع“، نظمته بالاشتراك مع الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتعاون الإنمائي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وإدارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة، في شراكة مع مبادرة التعلم المشتركة المعنية بالأديان والمجتمعات المحلية وغيرها من المنظمات الدينية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، شارك البنك الدولي في رعاية حدث رفيع المستوى قبل افتتاح الدورة السبعين للجمعية العامة مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالدين والتنمية، بقيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان، بشأن موضوع ”الوفاء بالتزام الأخلاقي المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة“. وقبل انعقاد هذه المناسبة، أطلقت المنظمات الدينية والزعماء الدينيين إطار عمل ديني للقضاء على الفقر المدقع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي أداة لصياغة الاستراتيجيات للمنظمات الدينية على الأصعدة العالمية والوطنية والمحلية.

٥١ - وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي حشدت دعما واسعا للنطاق، توفر أيضا مجموعة من الحوافز القوية التي يمكن بناء الحوار بين الثقافات والأديان عليها.

٥٢ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتعزيز الحوار والشراكات المبتكرة مع المنظمات الدينية، والآليات الوطنية المتعددة الأديان، والزعماء الدينيين في المجتمعات التقليدية والشعوب الأصلية من أجل بناء القدرات المؤسسية بهدف تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعلى الصعيد العالمي، يعقد الصندوق اجتماعات لفرقة عمل معنية بالدين والتنمية، تمثل آلية تشاورية داخل الأمم المتحدة لاستضافة الحوارات بشأن السياسات وتوحيد صف الشركاء الدينيين حول التحديات الإنمائية والإنسانية المشتركة. وشارك نحو ٢٥٠ من الجهات الفاعلة الدينية في دورة استثنائية بشأن المشاركة الدينية في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد في إسطنبول، تركيا، في أيار/مايو ٢٠١٦. وفي الوثيقة الختامية، دعت الجهات الفاعلة الدينية المجتمع الدولي إلى أن يعترف بمساهمتها المهمة في العمل الإنساني التي تتسم بطابع كلي فريد في كثير من الأحيان، ويؤكد على تلك المساهمة، وأن ينظر إلى الجهات الفاعلة الدينية باعتبارها شريكة مساوية له في هذا العمل، ويكثف الجهود الرامية إلى دعم مساهمتها (انظر أيضا A/71/353). وأعلنت التزامها بخدمة الناس الذين يعيشون أشد الظروف الإنسانية هشاشة، وتوسيع نطاق استجابتها، والتصدي لمحاولات ربط الدين بالعنف أو الإرهاب أو الإقصاء. وشجّع صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا الحوار بين الثقافات والأديان بشأن حقوق المرأة والفتاة والحقوق الجنسية والإنجابية للرجل والمرأة في إطار مجموعة واسعة النطاق من الشراكات مع الزعماء الدينيين، على الصعيدين الإقليمي والوطني، في جميع القارات.

٥٣ - وفي مبادرة تعزز الحوار من أجل التنمية المستدامة مع تغطية نطاق حقوق الإنسان بأكمله، يعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على تحسين فعالية مكافحة الإيدز على الصعيد العالمي عن طريق التعاون مع المجتمع المدني، بما في ذلك الزعماء الدينيين والثقافيون والمنظمات الدينية والمجتمعات المحلية، من أجل التغلب على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالفيروس. وتهدف المبادرة إلى تحسين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية للأطفال والنساء والشباب والمشتغلين بالجنس والفئات المهمشة الأخرى المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وسعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضا إلى إقامة حوار من أجل التنمية المستدامة من خلال دعمها للاستراتيجية الجديدة التي تتبعها حكومة صربيا وترمي إلى إدماج طائفة الروما اجتماعيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)، ولمشروع قانون متعلق بالإسكان، بهدف ضمان التنوع الإثني والشمول للجميع. ودعمت المفوضية أيضا العمل على وضع صيغة جديدة من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في صربيا ستشمل عنصرا فريدا من نوعه هو التنمية الثقافية. وبالتوازي مع ذلك، عملت المفوضية في أيار/مايو ٢٠١٥ مع الموظفين في إحدى وسائط الإعلام متعددة الإثنيات، إذاعة دوستوك في بيشكيك، وهي وسيلة الإعلام الوحيدة من نوعها التي تبث برامجها بلغات الأقليات، من أجل التوعية بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥ شاركت المفوضية في تنظيم دورات تدريبية للمسؤولين الحكوميين بشأن الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق مكافحة التطرف الديني الراديكالي. وحضرت الجهات المعنية من طاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان اجتماعا للخبراء الإقليميين بشأن حرية الديانة أو المعتقد، عُقد في إيسيك - كول، قيرغيزستان، في تموز/يوليه ٢٠١٥، ووضعت توصيات لحكوماتها والمنظمات الدولية بشأن تعزيز حرية الديانة أو المعتقد.

٥٤ - وثمة إدراك متزايد أيضا مفاده أن الرياضة كوسيلة لاستكشاف الحوار مع الثقافات الأخرى يمكن أن يكون لها تأثير على التنمية. ويقر تنقيح الميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في عام ٢٠١٥، للمرة الأولى بأن الرياضة يمكن أن تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية والسلام والأهداف الموضوعية في أعقاب النزاعات والكوارث.

سابعاً - الاستنتاجات

٥٥ - قامت كيانات منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ قراري الجمعية العامة ١٩/٧٠ و ٢٠/٧٠ خلال الفترة قيد الاستعراض في ضوء تحول نهج المنظمة تجاه السلام، الأمر

الذي منح تشجيع ثقافة السلام والحوار بين الثقافات والأديان مركز الصدارة في المهمة الأساسية للمنظمة.

٥٦ - وإذ أقرّ الأمين العام في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام، الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بأنه "هناك دعوة جماعية موجهة من أجل القيام على وجه السرعة بإحداث تغيير في طريقة تصورنا لما نستخدمه من صكوك في مجال السلام والأمن، وكيفية تطبيقنا لهذه الصكوك، وكيف لنا أن نعمل من أجل تعظيم أثرها"، فقد ذكر أننا "لا يمكننا الاستجابة للأزمات اليوم من حيث عددها وحدتها من خلال التركيز فقط على إدارة النزاعات. فيجب أن يعود المنع والوساطة إلى الواجهة" (انظر A/70/357-S/2015/682).

٥٧ - وقد أدت هذه الصيغة الجديدة من استجابة المنظمة للسلام واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، اللتان تشددان على أهمية ثقافة السلام والحوار بين الثقافات والأديان، وتوفران زخماً جديداً للعقد الدولي الحالي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)، إلى تحفيز وكالات الأمم المتحدة والكيانات المشاركة في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩/٧٠ و ٢٠/٧٠، التي ضاعفت من جهودها للعمل معاً من أجل تحقيق نتائج أكثر فعالية. وعلى سبيل المثال، ثمة مشروع بحثي جارٍ لليونسكو معني بالتقدم المحرز في خطة الأمم المتحدة للسلام على مدى ٧٠ عاماً والتحديات التي انطوت عليها، هو أول عملية تشاورية كبيرة مشتركة بين الوكالات بشأن هذا الموضوع ذي الأهمية الأساسية. ومن الممكن لهذا النوع من البحوث أن يزيد عمل الأمم المتحدة من أجل السلام فعاليةً وكفاءةً ويوفر وسيلةً للتقريب بين مختلف عناصر المنظومة، وينبغي السعي لتحقيق ذلك.

٥٨ - وهذا المشروع جزء من جهد أوسع نطاقاً لزيادة الأنشطة البحثية خلال العقد الدولي من أجل إعداد مؤشرات عالمية يمكن أن تكفل تقديم إجراءات موجهة بدقة أكبر، ومراعاة الاحتياجات والأولويات الحالية والمقبلة على حد سواء، في هذا العالم سريع التغير. ويتمشى التركيز على البحث مع الدعوة إلى تحسين البيانات من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة وضمان المساءلة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وكيانات منظومة الأمم المتحدة ملتزمة أيضاً بتتبع التقدم المحرز على الصعيد العالمي بشأن الحوار بين الثقافات والأديان وقياس الفوارق الدقيقة في المنظورات الإقليمية والوطنية والمحلية من أجل توجيه السياسات وتحسين توجيه البرامج.

٥٩ - وهناك أيضا تركيز متزايد على نطاق منظومة الأمم المتحدة على الحاجة إلى المشاركة الشاملة لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة في عملية بناء السلام والحفاظ عليه، على النحو المبين في الغاية ١٦-٧ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تدعو إلى "اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي". والواقع أن شمول الجميع ورد في ما لا يقل عن خمسة أهداف من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وكثير من البرامج والمشاريع المذكورة في هذا التقرير أشركت عن كثب الحكومات والجماعات الدينية وجماعات المجتمع المدني في تصميمها وكذلك تنفيذها. وثبت مرة بعد أخرى للوكالات المشاركة أن هذا الشمول، الذي يتماشى مع التركيز على نطاق المنظومة بأكملها، يزيد الفعالية ويسلم الجهات المحلية زمام الأمور لضمان استدامة النتائج. وفي المجالات المراعية للاعتبارات الثقافية المتعلقة بالترويج لثقافة السلام والحوار بين الثقافات والأديان، على وجه الخصوص، لا يوجد مسار أو نموذج واحد سيحقق النتائج. ويجب أن تستند الجهود إلى الاحتياجات الثقافية والسياق والتطلعات على الصعيد المحلي. وإلى جانب بيان مدى إدماج الشباب والنساء الآن في تشجيع ثقافة السلام والحوار بين الثقافات والأديان، يظهر هذا التقرير اتجاهها ملحوظا لدى وكالات الأمم المتحدة وكياناتها المساهمة نحو اتخاذ مبادرات على جميع المستويات تنطوي على إشراك الزعماء الدينيين، الذين كثيرا جدا ما يكون تأثيرهم حاسما في تشكيل الآراء.

٦٠ - وقد أحرزت الأمم المتحدة ككل تقدما كبيرا في بناء شراكات عالمية وإقليمية أقوى بهدف تشجيع ثقافة السلام، بإرساء أطر التعاون مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، وكذلك مع شركاء آخرين على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٦١ - ولا تزال إقامة الشراكات مع الحكومات الوطنية أولوية أساسية، إذ إن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق الإنسان التي تقوم عليها المجتمعات التعددية الشاملة للجميع، وعن إيجاد الحلول السياسية لمنع نشوب النزاعات أو حلها. ويتمثل دور وكالات الأمم المتحدة وكياناتها في المساعدة على بناء القدرات الوطنية تحقيقا لهذه الغاية.

٦٢ - وتوفر خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة إطارا متينا لتناول التحديات المترابطة بطريقة شاملة، بتحرير المسائل من عزلتها ومعالجة المحددات الهيكلية التي تسهم فيها. وبينما تكتف الأطراف جهودها المبذولة من أجل العمل على تحقيق أهداف التنمية

المستدامة، سيلزم تعزيز التعاون وبناء القدرات وتوفير إمكانية الحصول على الدعم المالي والتقني لمساعدة بلدان عديدة على تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.
